

## العدالة أساس الدولة: التغير والتنوع في التفكير والتطبيق السياسي في الحضارة الإسلامية

تركيا/ ايثار، معهد تحالف الحضارات

أ.د. رجب شتورك

### مقدمة:

لو أننا تساءلنا: ما هي الدولة، وكيف كانت، وما الذي ستصير إليه؟ ثم كيف كانت السياسة، وكيف تطوّرت؟ فإننا نرى أن الإجابة على هذه الأسئلة ليست واحدة، وإنما تختلف باختلاف الحضارات المتعددة. والأبعد من ذلك فإن هناك مدارس مختلفة في الفكر السياسي ضمن الحضارة الواحدة. ومن ناحية أخرى فإن المؤسسة التي نسميها بالدولة هي في تغيّر مستمر حسب الحاجة ضمن شروط اقتصادية واجتماعية وثقافية. ولذا تكون الإجابة على سؤال "ماهي السياسة وماذا ستكون وماذا ينبغي أن تكون" تختلف من قرن لآخر.

ونحن مضطرون للإجابة على هذه الأسئلة ضمن ظروفنا الخاصة، وعندما ننظر في الحضارة الإسلامية نجد لهذه الأسئلة أجوبة مختلفة ومتباينة، وسأتناول موضوع الجواب على هذه الأسئلة في عصرنا انطلاقاً من الأجوبة الموروثة الكثيرة هذه.

لا بد من الجواب على أسئلة "ماهي السياسة، وكيف ينبغي أن تكون؟ وماهي الدولة، وكيف ينبغي أن تكون على أساس تاريخي، لأنه كما أنّ اللغة التي نتكلم بها قواعد موروثة (النحو والصرف) بُنيت عليها، كذلك فإن للفكر الاجتماعي والمؤسساتي قواعد أصولية موروثة أيضاً، فالمحتوى قد يتغير ولكن القواعد الأصولية لا تتغير.

وللحضارة الإسلامية قواعد أصولية بُنيت عليها، ورغم تغيّر المحتوى في كل عصر، ورغم وجود فكر وشعور خاص به، ورغم تأليف كتب مختلفة في كل عصر فإن هذه القواعد الأصولية لا تتغيّر

ولا تختلف، وتغيّرها نادر جداً. فمع أن أصول الفقه مستمرة، غير أن الأحكام والفتاوى يمكن أن تتغيّر بتغيّر الأزمان.

ولا بد من الوقوف على هذه القواعد الأصولية والتنّبّ إليها، ومن ثمّ الوقوف على المحتوى، إذا نظرنا تاريخياً في مؤسسة الدولة والفكر السياسي، فيمكننا القول بأن كلاً منهما مرّ بمراحل مختلفة.

### ١: مراحل الدولة في تاريخ الإسلام:

إن أولى هذه المراحل وأهمّها هي مرحلة عصر النبوة وعصر الخلفاء الراشدين، التي تمثل مرحلة التكوين حيث تكوّنت وظهرت فيها كل مؤسسات وأفكار الحضارة الإسلامية. لم تكن قبل الرسول عليه الصلاة والسلام والقرآن الكريم حضارة إسلامية، وولدت هذه الحضارة مع القرآن الكريم والسنة النبويّة، في حين كانت هناك حضارة غربية قبل وجود الدين المسيحي مثلاً. ولذلك فإن المسيحية أضيفت إليها، وأصبحت عنصراً من عناصرها ولوناً واحداً فقط من ألوانها.

ولكنّ الحضارة الإسلامية بما أنها ولدت مع الرسول صلى الله عليه وسلم ومع القرآن فإن العنصر المؤسس لهذه الحضارة هو القرآن الكريم والرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، ففيها لون واحد فقط هو لون الكتاب والسنة، وليس لهما لون واحد فقط بين ألوان عديدة مختلفة.

إن المرحلة التي تلت مرحلة النبوة والخلافة الراشدة هي المرحلة التي يمكننا أن نسميها بالمرحلة الكلاسيكية، التي بدأت بالأمويين وبقيت حتى عهد التنظيمات في القرن التاسع عشر الميلادي إبان الخلافة العثمانية (١٨٧٦ - ١٨٣٩)، وكانت المؤسسات الإسلامية والفكر الإسلامي هو الفكر السائد والغالب والوحيد في هذه المرحلة الكلاسيكية.

وأما المرحلة التي بدأت بالتنظيمات واستمرّت حتى سقوط الدولة العثمانية أي سقوط الخلافة وإلغائها (١٩٢٤)، فهي مرحلة الحداثة. وهذه المرحلة هي مرحلة محاولة مزج المؤسسات الغربية بالمؤسسات الإسلامية، وما يسمونها بمرحلة التجديد والتجدّد والبعث والإصلاح.

وأما المرحلة التي تلت ذلك فهي مرحلة ما بعد الخلافة، مرحلة الاستعمارات والاحتلالات، وظهرت فيها الدول المبنية على أساس القوميات، وكذا ظهرت فيها الحركات الإسلامية، التي انتشرت نظرياتها السياسية المطروحة في كل مكان.

وأما المرحلة الخامسة فهي مرحلة المستقبل. فنحن في هذا الاجتماع العلمي سنقف على الاستشراف العلمي للمستقبل: "ماذا سيكون، وماذا ينبغي أن يكون" من جهة، والمبادئ التي ستوجه وستتحكم في مستقبلنا من جهة أخرى.

## ٢: الدولة في صدر الإسلام:

إن في الحضارة الإسلامية تراث سياسي غني ومتنوع جداً، وإن أهم الأسباب في ذلك كونه عليه الصلاة والسلام كان رجل دولة وسياسياً عظيماً، ولا يمكن توقع وجود هذا التراث في المسيحية، لأن عيسى عليه السلام لم يكن رجل دولة ولا سياسة، وكذا البوذية فإن بوذا لم يكن رجل دولة ولا سياسة.

في الإسلام كان الرسول عليه الصلاة والسلام رئيس الدولة شخصياً، ولذلك مثلت أفعاله وأعماله وتطبيقاته في هذا المجال السنن السياسيّة. وقدّم بصفته هذه مثالا عملياً وأسوة لخلفائه رجال الدولة من بعده. المثل لرجل الدولة في الغرب هو "الملك الفيلسوف" (philosopher king)، وأما عندنا فهو "ولي الأمر"، أو "الأمير الفاضل"، وهذا مأخوذ من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وخلفائه الراشدين.

هل قدّم النبي عليه الصلّام والسلام -بصفته رئيس دولة- في مجال الدولة القدوة وفلسفة السياسة شيئاً جديداً مميّزاً؟ نعم قدّم شيئاً كثيراً، فهو أول من فرّق بين الدولة ورئيس الدولة في العالم، إذ كان فيمن قبله رئيس الدولة والدولة شيء واحد، وهو أول من أعطى الدولة الشخصية المعنوية، وعزلها كمؤسسة مستقلة عن شخصيته، وهو أول من عزل مال الدولة عن ماله الشخصي باسم "بيت

المال"، ويبيّن بوضوح أنه بوصفه رئيسًا للدولة يحرم عليه وعلى عائلته أن يأخذوا من بيت المال شيئًا، في حين كانت أموال الدولة من قبل ملكا لرئيس الدولة أو الملك، يستطيع التصرف فيه كما يشاء، وأما النبي عليه الصلاة والسلام فقد بيّن بشكل واضح وجلي أنه لا يحق له أن يتصرف في بيت المال لمصلحته الشخصية ولا لعائلته. وهكذا بين أنّ صلاحيات رئيس الدولة ليست مطلقة، وأثبت هذا لأول مرة في تاريخ البشرية.

إنه يؤسس بهذا التفريق وتطبيقاته شخصية معنوية للدولة من جهة، ويكرّس أن خزينة الدولة تعود ملكيتها لهذه الشخصية المعنوية، ويرسم حدود صلاحيات رئيس الدولة، ويضع حدًا للطاعة له من جهة أخرى. ويوضح أن الطاعة مقيّدة بالمعروف، أي في الأشياء المقبولة من قبل الدين والعرف الاجتماعي الموافق للشرع. في حين كانت الطاعة للرؤساء - في الدول الأخرى في عهده والعهود التي قبله - مطلقة ولم تكن لها حدود. هذا التطبيق استمر في عهد الخلفاء الراشدين وفي العهود الأخرى.

من هو الرئيس الأول الذي عاش بمرتب لأول مرة في تاريخ البشرية؟ إن المثل الأول في ذلك هو سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه، فقد كانت في العهود الماضية أموال الدولة ملكا للرئيس بدهاءة، ولذلك لم يكن يحتاج الرئيس لقبض مرتّب. هذا التطبيق بدأ مع سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وطبّقه من بعده كلّ الخلفاء. فعلى سبيل المثال كان السلاطين العثمانيّون موظفين للدولة ويعملون مقابل مرتّب، فكما كان للصدر الأعظم والمسؤولين الآخرين رواتب كان للسلطان راتب أيضا، وما كان يخوّل له أن يأخذ - ولو قرشًا واحدًا - من خزينة الدولة.

ومما قدّمه النبي عليه الصلاة والسلام من إسهامات في هذا المجال هو جعل المصلحة العامة والعدالة الأساس المشروع للسياسة، ومن ثم منع التصرف العشوائي في حق الشعب، ومن ذلك أخذ المشرّعون القاعدة الفقهية المتفق عليها: "التصرف على الرعيّة منوطٌ للمصلحة". فالتصرفات التي تهدف إلى المصلحة والمقاصد هي المشروعة فقط.

ومن ناحية أخرى لم يؤسس النبي عليه الصلاة والسلام سلطنة لعائلته، وكانت الرئاسة في ذلك الوقت تنتقل بالوراثة من الأب إلى الابن، فبشكل ثوري نبويّ ألغى النبي عليه الصلاة والسلام هذا الإجراء، وبيّن أن الأولى بالخلافة ليس أولاده وعائلته وإنما الأجدر بها هم أصحاب التقوى والعلم ومن هم أهل لتلك الأمانة، وبذلك كان أبو بكر الصديق رضي الله عنه الخليفة من بعده، ومن بعده سيدنا عمر رضي الله عنه، فكل هذه الإجراءات هي إسهامات منه عليه الصلاة والسلام قلبت المفاهيم السائدة.

وإذا نظرنا من هذه الجهة في الحضارة الغربية، نرى أنها لم تستطع التفريق بين الدولة ورئيس الدولة إلا في عهد الدولة الحديثة، عندما بنيت الدول على القوميات، وكذا تحديد صلاحيات الدولة كان أيضًا في العصور الحديثة. وهكذا كانت القوانين والقواعد التي سنّها النبي صلى الله عليه وسلم قبل ١٥ قرنًا، تخاطب المستقبل، وكانت ذات أفق بعيد، ونظرة نبويّة ثابتة.

### ٣: التراث السياسي الإسلامي:

بعد تطبيقاته صلى الله عليه وسلم المتصلة بشؤون الدولة في عهده، تناول العلماء موضوع السياسة بكلّ جدية وألفوا في هذا المجال كتباً كثيرة، لكن معظم هذه المؤلفات لا تعرف في وقتنا الحاضر. وقد قررت في الجامعة في قسم العلوم السياسية مادة باسم: "مصادر الفكر السياسي التركي"، وذلك أن الفكر السياسي يدرّس في جامعاتنا بوجهة نظر غربية تمامًا، ولا تدرّس أي فكرة لمفكر أو فيلسوف تركي ومسلم. وربما كان قبل عشر سنوات مجرد ذكر "تاريخ الفكر السياسي الإسلامي" ممنوعًا، ونحن عندما نقول "الفكر السياسي التركي" فليس هناك شيء سوى الفكر السياسي الإسلامي.

مع الأسف لا يوجد كتاب دراسي مؤلف بشكل شمولي في هذا المجال، فإن مصادر هذه المادة لم تطبع في عصرنا ولم تترجم، إذ إن بعضها موجود باللغة العربية ولم يترجم إلى التركية، ولعلّ أكثر العهود إهمالًا هو تاريخ الفكر السياسي الإسلامي في العهد العثماني، لأن بعض المؤلفات العائدة

للعهد قبل العثماني قد طبع وموجود باللغة العربية، ولكن المؤلفات العثمانية قد نسيت وأهملت، وكلها موجودة في المكتبات على شكل مخطوطات، لذا اتخذنا قرارا بنشر المؤلفات السياسية العثمانية لنشكل سلسلة في ذلك، فعلى سبيل المثال فإن جامعة كامبرج شكلت سلسلة منشورات في السياسة الغربية<sup>1</sup> تصل إلى أكثر مئة كتاب، فقررنا نشر الفكر السياسي العثماني على هذا المنوال، وظننا في البداية أن الكتب الموجودة في هذا المجال ما بين أربعين وخمسين كتابًا في أفضل تقدير، وساعدني في هذا المشروع الدكتور جنيد كوكصال وأصدقاء آخرون، وعندما بدأنا بالمشروع وجدنا أكثر من خمسمئة كتاب، وتبين لنا أنه مشروع كبير، فقد كنا نرى أن الدولة العثمانية أصغر مما هي، في حين أنها كانت مدرسة سياسية غنية وقوية جدًا، واضطررنا إلى تضيق مشروعنا، واكتشفنا أنه ليست هناك مدرسة واحدة فقط في الفكر السياسي في الدولة العثمانية، بل هناك أكثر من مدرسة واحدة. في بداية الأمر كنا نظن أن هناك فقط تقليد "سياسة نامه" في التأليف، وبعد ذلك علمنا أن الكتب المؤلفة ليست على نسق وطراز واحد بل أنواع كثيرة، ووجدنا الفقهاء تناولوا السياسة من الناحية الفقهية وألفوا فيها، وكذا علماء الكلام من الناحية الكلامية، والصوفية من الناحية الصوفية، والمؤرخين من الناحية التاريخية. إذا هناك تقاليد متعددة في تناول الفكر السياسي. ومن ناحية أخرى رأينا أن هذه التقاليد ليست منفصلة عن بعضها تمام الانفصال، وليست متناقضة فيما بينها، بل إن كل تقليد فيها يكمل الآخر، وتتناول في مجموعها السياسة من جميع جوانبها.

وجدنا أن الدولة العثمانية عبارة عن استمرار للحضارة الإسلامية، وأن العثمانيين حولوا الحضارة والدين الإسلاميين اللذين ورثوهما إلى شكل أكثر انتظامًا وتطورًا ملينًا لمتطلبات الوقت. لقد انتهج العثمانيون في السياسة تطوير ما ورثوه وجعله أكثر مؤسساتية، ولم ينتهجوا نهجًا خاصًا بهم مقطوعًا

---

<sup>1</sup> Western classics in politicae thousht.

عن التقاليد الموروثة. وكما ألفوا في الموضوع مئات الكتب المستقلة، تناولوا في بعض كتبهم الفكر السياسي عموماً.

### ١:٣: التقليد الفقهي في التفكير السياسي الإسلامي:

فالأول والأهم من ذلك المدرسة الفقهية، فالسياسة في العهد العثماني قبل كل شيء تم تناولها من الناحية الفقهية وتنظيمها، ويمكننا القول بظهور وجهات نظر مذهبية وأصولية مختلفة، فإن للحقوق ثلاثة مجالات في الدولة العثمانية: الشريعة، والسياسة، والحقوق العرفية. فالشريعة والحقوق العرفية أمر معلوم، وأما السياسة فكانت عبارة عن بعض التطبيقات الاستثنائية الخاصة برئيس الدولة. فإذا قال الحنفية السياسة الشرعية فيقصدون بها الصلاحيات الاستثنائية التي حُوّل بها رئيس الدولة. وأما في المذاهب الأخرى فإن السياسة الشرعية فهمت على أنها نظام الدولة في نطاقها الواسع، فإذا أردنا أن نعطي بعض الأمثلة على مفهوم السياسة الفقهية نذكر: الأحكام السلطانية للهاوردي، وغيث الأمم للجويني، والسياسة الشرعية لابن تيمية، وتحرير الأحكام لابن جماعة، وسيف الملوك والحكام لمحي الدين كافي جوي، وخلاص الأمة والأئمة للطفي باشا، والسياسة الشرعية كمال الدين قره حصار (دده جونكي)، ومعراج الایالة لعاشق جلبي، وهو ترجمة لكتاب ابن تيمية، وكتاب لـ "دده قورقوت" من أولاد السلطان سليمان القانوني، وهذه الكتب تناولت الموضوع من الناحية الفقهية.

### ٢:٣: التقليد الفلسفي في التفكير السياسي الإسلامي:

ومن ناحية أخرى تمتناول الموضوع من الناحية الفلسفية، وسميت السياسة في الفلسفة الإسلامية باسم الحكمة العملية، وهي تتكون من ثلاثة أقسام: الأخلاق، وتدبير المنزل، وهو المسمى الآن بالاقتصاد، وتدبير المدينة، وهي السياسة. والمقصود من المدينة هنا المجتمع، إذا المراد هنا إدارة المجتمع والاقتصاد والأخلاق.

ومن الكتب التي ألفت في المجال الفلسفي: المدينة الفاضلة للفارابي، وهو كتاب يتناول الموضوع من الجانب الفلسفي، لكنه أُلّف بتأثير الفلسفة اليونانية. ومن الكتب المؤلفة من الناحية الأخلاقية: الأخلاق الناصرية لنصير الدين الطوسي، والأخلاق الجلالية لجلال الدين الدواني، والأخلاق المحسنية لحسين بن علي الكاشفي، وكتب كثيرة أخرى تناولت السياسة على أنها جزء من الأخلاق، ودافعوا عن تنظيم السياسة من الناحية الأخلاقية. وأما الكتب التي تناولت السياسة من الناحية الأخلاقية فمنها: الأخلاق العلانية لكنالي زاده، وسيرة مراد جهان لمحيء كلشني، وشرح الأخلاق العضدية لطاش كبري زاده، وبنفس الاسم أي شرح الأخلاق العضدية لمنجم باشي أحمد، ومواهب الخلاق في مكارم الأخلاق لنشانجي جلال زاده مصطفى أفندي.

### ٣:٣: التقليد الصوفي في التفكير السياسي الإسلامي:

وأما من الناحية التصوفية: فمن الأمثلة فيما قبل الدولة العثمانية: نصيحة الملوك للغزالي، والتدبيرات الإلهية في إصلاح المملكة الإنسانية لابن عربي. وأما في العهد العثماني فالكتب في هذا الموضوع كثيرة جداً، لأن الصوفية كان لهم دوراً رئيسياً مهماً في توجيه الشعب والحكام، ومنها: نصيحة الملوك، وتدبير الناشئين لصاري عبد الله أفندي، والتحفة العلية لإسماعيل حقي برصوي، وكذا التحفة الحسكية للمؤلف نفسه، وكتاب عن قوم مشرق لهاشم بابا الأسكداري، وإرشاد المرید إلى المراد لقاسم بن محمد قره حصارى، وترجمة نجم الدين دايه لمرصاد العباد، الذي قدّمه للسلطان مراد الثاني، ونصائح الملوك لعبد المجيد السيواسي. وكل هذه الكتب أُلّفَت كنصيحة للسلطين.

### ٤:٣: التقليد التاريخي في التفكير السياسي الإسلامي:

قد قام المؤرخون العثمانيون بمحاولة تحليل الظروف التي أدت إلى ظهور الدولة، كما قام به من قبل ابن خلدون وغيره من المؤرخين. يمكننا القول بأن كلاً من نعيمآ وكوجي بيك وأحمد جودت باشا وييري زاده كانوا خلدونيين عثمانيين (مختصين في ابن خلدون)، وإن أول ترجمة لمقدمة ابن خلدون في



العالم كانت إلى اللغة التركية، وعندما دخلت الطباعة إلى البلاد العثمانية كانت المقدمة من أوائل الكتب التي طبعت فيها.

### ٥:٣: التقليد العملي في التفكير السياسي الإسلامي:

ومن جهة أخرى يأخذ موضوع السياسة حيّزًا كبيرًا من كتب رجال الدولة والوزراء وقادة الجيش، مثل كتاب سياسة نامة لنظام الملك، وكتاب كابوس نامه لكيكاووس، الذي ترجمه إلى التركية مرجيالك أحمد. ومثال آخر من عهد الدولة العثمانية هو كتاب مرآة الملوك لأحمد بن حسام الدين. وإن أغلب كتب السياسة هذه كانت تكتب بناء على طلب بعض الملوك أو الوزراء، ويمكننا تناول هذه الكتب على أنها تقارير رفعت للسلطان، فكما أن الرؤساء في يومنا هذا يأخذون تقارير من المختصين عن الأوضاع السائدة وعن الفساد ومكافحته، فكذلك السلاطين كانوا يطالبون العلماء وأهل المعرفة البارزين في زمانهم.

ومن الأمثلة على ذلك: بير محمد ضعيفي وكتابه كناش الملوك، ومصطفى عالي الكليبولي وكتابه نصحة السلاطين، وكتاب نصائح الوزراء والأمراء للدفتدار صاري محمد باشا هو كتاب موجه للوزراء والأمراء فقط، إذ يتناول مواضيع تتعلق بالوزير الناجح، وماهي الأمور التي يجب عليه التنبه لها، وكذلك كتاب ربيع الملوك وآداب السلوك لبرتوي أفندي، فكل هذه الكتب تضمّنت النصائح العملية التي تقدّم للملوك والسلاطين والوزراء عن الدولة وكيفية حكم البلاد وإحياءها، ومن الكتب العثمانية أيضًا في هذا المجال كتب عن كيفية إنشاء جهاز الدولة ومنظومتها، وعن علاقة أجهزة الدولة فيما بينها لمؤلفين مجهولين، مثل: كتاب مستطاب، مصالح المسلمين ومنافع المؤمنين، وكنز الملوك.

كذلك أصول الحكم في نظام العالم لحسن كافي أقحصاري، ورسائل كوجي بيك، وأصول الحكم في نظام الأمم لإبراهيم متفرقة، لطفي باشا آصاف نامه ودستور العمل لكاتب جلبي، كل هذه الكتب تتناول المواضيع التطبيقية والتنظيمية.

### تقليد الترجمة في التفكير السياسي:

ويمكننا أن نعدّ الترجمة التقليد السادس، حيث أن المؤلفين المسلمين في العهد العثماني وغيره ترجموا كثيرًا من الكتب من الحضارات الأخرى في مجال الدولة والسياسة، ولم يتردّد العلماء في ذلك، ولم تكن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى - سواء كانت هذه الدول المترجم عنها عاشت بعد أو قبل ظهور الإسلام - مسألة معقدة بالنسبة إليهم. فعلى سبيل المثال تُرجم الفكر السياسي اليوناني إلى العربية وتم الاستفادة من آراء أرسطو وأفلاطون. ويُذكر الإسكندر المقدوني الكبير على أنه قائد كبير في هذا المجال. وكذلك تُرجمت فلسفة الهند من المؤلف بيدبا تحت عنوان كليلة ودمنة في عصور متقدمة جدًّا، وكذلك تُرجمت بعض الكتب والأفكار من إيران، وبكل هذه الأعمال تتجسّد أماننا أمثلة ناجحة حيّة من إيران والهند واليونان، وهذا ما يدلّ أن المسلمين لم يألوا جهدًا في الاستفادة مما رأوه مفيدًا من تجارب الأمم الأخرى.

### ٤: أين نحن من فكرنا السياسي التراثي؟

أريد أن أتساءل الآن، هل ما ألف في مجال السياسة في القرن العشرين يعدّ تراثًا جديدًا؟ يمكننا خصائص الأفكار والكتب التي ألفت في القرن العشرين كالآتي:

- هي متأثرة بالغرب مؤلفة بطريقة غريبة.
- في الغالب كانت ردأ على الغرب. وفي بعض الأحيان كانت محاولة تركيب (أو توفيق) بين السياسة الغربية والإسلامية، مثل محاولات تلفيق الاشتراكية والإسلام، أو القومية والإسلام، أو الرأسمالية والإسلام.

• كانوا يتناولون المواضيع التي تتناول الفكر السياسي الغربي، مثلاً لما ظهرت مسألة الحاكمية في الغرب وظهر شعار "الحكم للشعب" فظهر عندنا شعار "الحكم لله". فكان الفكر السائد في هذا القرن هو مناقشة ما يظهر في الغرب من المسائل من وجهة النظر الإسلامية.

في رأيي أن أهم صفة للفكر السياسي السائد في القرن العشرين هو عدم علاقتها بالتقاليد السياسية المذكورة فيما تقدم، وعدم ارتباطها بالفكر التراثي الإسلامي ولا يمكن إيجاد صلة بينها، لا من الناحية الفقهية ولا الأخلاقية ولا التصوفية، إنه نهج جديد منفصل عن جذوره الإسلامية.

وهذه الكتب والأفكار التي ظهرت في هذا القرن لم يتسن لها إمكانية التطبيق، ولم تجرّب، وفي حال تجربتها تبين فشلها. ولهذا لم ينجح المسلمون في الفكر السياسي في القرن العشرين، ولم يستطيعوا أن يطوروا ذلك الفكر سواء في المجال التطبيقي أو النظري.

ومن جهة أخرى اهتمت هذه الدراسات في القرن العشرين بالقانون الجزائي الإسلامي والحدود على وجه الخصوص، وكأنهم ساووا بين السياسة الإسلامية وتطبيق الحدود، والنقطة الأخرى هي العدالة الاجتماعية والتوزيع المنصف.

لي صديق كان وزيراً للعدل في بلد إسلامي، جاءه مرّة مجموعة من المتحمّسين، قالوا له: يا سيدي نريد أن نطبّق الشريعة الإسلامية، فقال لهم الوزير: أنا أوافقكم، هيا بنا نبدأ بذلك، ولكن من أين نبدأ بتطبيق الشريعة فقالوا: نبدأ بالحدود، فقال: لا بل نبدأ بالزكاة، فليدفع كل المسلمين في هذا البلد زكاتهم ثم بعد ذلك نطبق الحدود، فهذا مثال جيّد يدل على أهمية ترتيب سلّم الأولويات في هذا المجال.

•: العدالة هي المحور الذي تدور عليه القيم المتصلة بالدولة:

ثمّة سؤال يتبادر إلى الذهن في هذا المجال: هل من نقطة مشتركة بين التقاليد المختلفة للمفسرين والمؤرخين والفقهاء والمحدثين وعلماء الأخلاق وغيرهم، أم أنّ لكل فريق قول مغاير للآخر؟ أقول

إن هناك نقطة مشتركة مهمة تجمع كل الاختصاصات وكل العلماء، وهي العدالة فكلهم أجمعوا على ضرورتها، ورسموها على شكل دائرة، سموها دائرة العدالة أو دائرة السياسة، فمن غير العدالة لا يكون المجتمع آمناً، ولكي يسود الأمن لا بد من إحقاق الحقوق، وللوفاء بالحقوق لا بد من السلطة، ولكي تستقر السلطة لا بد من قوات الأمن، ولكي تكون هذه القوات لا بد أن تكون خزينة للدولة، ولكي تتكون الخزينة لا بد من مجتمع غني ومرفّه، ولكي يتكوّن المجتمع السعيد المرفّه لا بد من العدالة، وردت هذه الدائرة في أشكال ورسومات مختلفة تبدأ بالعدالة وتنتهي بالعدالة، وسبب ترميزهم للتفكير السياسي الإسلامي بالدائرة أن الدائرة تمكّن من الابتداء والانتهاج في نقطة واحدة وضمن هذه الدائرة الكبيرة دوائر أخرى صغيرة ترمز إلى ما ذكر سابقاً، وهذه الدوائر لا تتفاوت في بينها من ناحية الأهمية، فالشعب ليس أهم من الدولة، والدولة ليست أهم من الشعب، وكذا الجيش ليس أهم من الاقتصاد، كما أن الاقتصاد ليس أهم من الجيش، وكذا خزينة الدولة والحقوق. فنخلص إلى أن أهم مصطلح في الفكر السياسي الإسلامي هو مفهوم "العدالة"، كما أن أهم مصطلح في الفكر السياسي الغربي هو "الديموقراطية"، وكل التقاليد السياسية مجمعة على هذا.

#### ٦: مستقبل الفكر السياسي:

ثمة سؤال آخر يطرح نفسه: إلى أين يجب أن يتجه الفكر السياسي الإسلامي، وما هو السبيل الذي يجب أن يسلكه؟ وكيف ستكون السياسة، وكيف ستكون الدولة، وما هي مقترحاتنا المستقبلية في هذا الشأن؟

أولاً أريد أن أقول يجب على فكرنا السياسي أن يبنى على المواد التي ذكرتها في الفكر السياسي التقليدي وينطلق منه. مما يعني أنه يجب علينا أن نتعلم من الفكر السياسي في الفقه والفلسف والأخلاق والحديث والتصوف، ونطوّره ونستمر بالبناء عليه، حيث إننا انقطعنا عن سلسلة فكرنا التقليدي وتعرّضنا لأزمة فقدان الذاكرة الاجتماعية والسياسية والحضارية، مما يوجب علينا ربط

فكرنا بالفكر التقليدي لاستعادة هذه الذاكرة. وكل من أراد الكتابة في الفكر السياسي يجب عليه أن يحمي فكرنا التقليدي، ويجاول الانطلاق به وتطويره.

فالفكر السياسي الغربي مبني على فكرة فلاسفة اليونان مثل أفلاطون وأرسطو القديمة، ومصطلح الديمقراطية استخدم في الفكر اليوناني القديم، وهم بنوا على القديم وحافظوا عليه واستمروا به. إذا لكل فكر قواعد، فيجب علينا أن نحافظ على قواعد فكرنا ونبني عليها، ولو تغير المحتوى الفكري بنسبة معينة، لكنه يبقى مبنياً على تلك القواعد، المستمدة من المنهج الفقهي والمنهج الصوفي، ومنهج الأخلاق الإسلامية، والمنهج التاريخي لابن خلدون، وغير ذلك من المناهج ذات الصلة، التي يجب أن نحافظ عليها.

#### ٧: استحضار المنهج الخلدوني: نحو خلدونية تطبيقية:

عما لا شك فيه أن ابن خلدون كان شخصية مهمة جداً من هذه الناحية، وقد سبق أن أقمنا المؤتمر الدولي الثالث حول ابن خلدون، وناقشنا في بحوثه تطبيق المنهج الخلدوني. أعني ناقشنا فكر ابن خلدون من ناحية تطبيقية اليوم في البحث العلمي الأكاديمي، ومن ناحية السياسة الاجتماعية وتطبيقاتها.

لقد ناقشنا الفكر الخلدوني من ناحية تطبيقية علمية أكاديمية، وأيضاً من ناحية تطبيقية عملية، آخذين من هذا الفكر نقطة بداية لبحث المسائل والمشكلات السياسية المعاصرة ضمن إطار السياسة الاجتماعية.

ابن خلدون - كما هو معلوم - عالم موسوعي، فهو فقيه وفيلسوف ورجل دولة ومؤرخ وله في علم التصوف كتاب أيضاً، فهو قد جمع ومزج كل هذه العلوم وكل المزايا التي تحدثنا عنها في الأعلى في شخصه، وبالإمكان الإفادة منه بشكل ميسر في كل هذه العلوم.

## ٨: أسس السياسة الإسلامية:

وفي ضوء تراثنا الفكري والتطبيقي أرى أن تفكيرنا السياسي يجب أن يقوم على خمسة أسس:

### ٨:١: الأساس الأول: العدالة:

فكما كانت العدالة ركناً رئيساً للدولة في العصور الماضية، فكذلك هي أيضاً ركن عندنا وفي فكرنا وعلينا أن نبصر ونحدد أسس مشروعية هذه العدالة.

ولا يمكن أن تتحقق هذه العدالة إلا من خلال الدفاع عن تعميمها على كل الإنسانية (العدالة العالمية)، ليس لأجل المسلمين فحسب، بل من أجل البشرية جمعاء، فعلى أن نفهم ونعي العدالة ضمن هذا الإطار. فالعدالة مطلوبة للجميع، فلو أردنا العدالة للآخرين، فسيأتي يوم يطلبون في العدالة من أجلنا. لكن لو طلبنا العدالة لأنفسنا فقط، ومن ثمّ تعرضنا للظلم، فليس لنا الحق أن نلوم الآخرين ونقول لماذا لا يدافعون عنا ولماذا لا يساندوننا. وهذا المبدأ نجده عند فقهاءنا بقولهم "العصمة بالأدمية"<sup>١</sup>، أي أن الإنسان بسبب إنسانيته يجب حمايته من الظلم. ففي الفقه الإسلامي العدالة هي عدالة عالمية، جاءت لتنظيم حياة الناس جميعهم. وغاية ومقصد الشريعة حسب رأي ابن خلدون هي حماية العمران البشري أي الحضارة الإنسانية، فيجب أن نفهم تطبيقات هذا الأمر من هذه الناحية.

وعلى أن نعطي الأولوية للعدالة الاجتماعية والمشاركة فيها، فالقوانين لا تقوم على أساس المساواة فحسب، بل على مبدأ العدالة الاجتماعية. فيجب أن نعطي أهمية خاصة لهذا الجانب.

---

<sup>١</sup> وهذا هو المذهب الصحيح، فالكفر ليس علة للاعتداء على الناس، أو استباحة دماهم وأموالهم، ولا يجوز البتة التعرض لغير المسلمين ممن يعيش بين المسلمين مستأمناً على نفسه وماله وعرضه، فعصمة ذلك كلّه والحفظ عليه مطلوبة لمجرد آدميته، دون شيء زائد عليها.

## ٨:٢: الأساس الثاني: الحرية:

فلسطة الدولة مقيدة دون شك، وكذلك صلاحيات رئيس الدولة هي محدودة، وهذا مؤصل في تاريخنا وتراثنا.

## ٨:٣: الأساس الثالث: المصلحة:

فبشكل مؤكد المصلحة هي أساس عظيم للقرار والمشروعية السياسية.

## ٨:٤: الأساس الرابع: التمثيل والمشاركة في القرار السياسي:

وذلك عن طريق مبدأ الشورى، ومن خلال عدد من المؤسسات التي ظهرت في تراثنا الفقهي السياسي، مثل مؤسسة (أهل الحل والعقد)، والبيعة التي يظهر فيها تعبير الشعب عن تطلعاته في تعيين رئيس الدولة وغيرها.

## الأساس الخامس: المراقبة والمحاسبة:

وهذا أمر مطلوب في جميع شؤون الدولة والسياسة.

وللعلماء دور كبير ومهم في موضوع الرقابة على الدولة، فلقد قال علماءنا: الأمراء حكام على الناس، والعلماء حكام على الأمراء، والشريعة حاكمة على الجميع.

## ٩: الدولة والمقاصد:

ففي هذا المجال تكتسب مقاصد الشريعة أهمية خاصة لأبعد الحدود، فلو أن دولة تدعي أنها تطبق الشريعة ينبغي علينا مساءلتها: إلى أي حد طبقت هذه المقاصد، وإلى أي حد استثمرت هذه المقاصد، وإلى أي حد روعيت فيها هذه المقاصد في إطار مصالح الناس. ومن هذه الناحية علينا أن نهى قائمة من المعايير لإيضاح مدى تطبيق الدولة لهذه المقاصد، وإلى أي حد تعدد هذه الدولة إسلامية بناء على تلك المعايير، فكما أن هذه المعايير تستخدم الآن في الاستثمارات المالية في المؤسسات الإسلامية، حيث تُظهر إلى أي حد يوصف هذا الاستثمار في هذه المؤسسة بأنه إسلامي، بناء على قواعد وشروط

محددة. وعليه تُقيّم البنوك حسب تطبيقها لهذه المعايير، فيتبين لنا كم هو إسلامي من استثماراتها، وما هي الأمور الناقصة عندها، ونعرف كم هي درجتها، وماذا عليها أن تفعل ليصبح النظام فيها إسلامياً بالمعنى الحقيقي.

علينا أن نفعل الأمر نفسه بالنسبة للدولة، وفي حال تطبيقنا للمعايير المقاصديّة، يكون بالإمكان تقويم إسلاميّة الدولة من خلالها، فطالما أن غاية الشريعة هي تطبيق هذه المقاصد، فبالإمكان السؤال عن مدى تطبيق الدولة لهذه المقاصد.

أختم بقولي الدولة موجودة لتأسيس الحقوق والعدالة، والعدالة هي أساس الدولة.